

التعليم



ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التعليم كحق من حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن تتسم بالمجانة والإلزامية «على الأقل في المراحل الابتدائية والإعدادية». ومن ثم تلتزم الأطراف الإنسانية المسؤولة، بما فيها وكالة إدارة المخيم، بالتفاوض والسعي من أجل إلحاق أطفال سكان المخيم بالمدارس المحلية أو تخصيص المساحات الكافية لإنشاء المدارس ضمن محيط المخيم.

ينبغي على وكالة إدارة المخيم وجهة توفير خدمات التعليم دعم إطلاق وتعزيز المبادرات المجتمعية مثل جمعيات الآباء والمعلمين أو لجان التعليم. وينبغي أن يتم إشراك هذه الجمعيات أو اللجان في عمليات التخطيط وتصميم البرامج وتقييم الاحتياجات التعليمية في المخيم بالإضافة إلى المشاركة في أعمال الصيانة والإصلاحات المرتبطة بالمرافق التعليمية.

ينبغي إنشاء المباني والمساحات المدرسية وفقاً للمعايير المصدق عليها دولياً أو محلياً. ومن الهام جداً ضمان الاستفادة الآمنة بمدارس المخيم. ومن بين القضايا التي تتطلب عناية في هذا الصدد ضمان سلامة الطرق المؤدية من وإلى المدرسة ووجود رفقة مع التلاميذ أثناء الذهاب في الفصول المسائية وخلو الطرق والممرات من أي عوائق بالإضافة إلى توفير مرافق الصرف الصحي الملائمة والأمنة في المدارس ومراكز التدريب.

ينبغي أن تسعى المدارس لكي توظف الفرق التعليمية المؤهلة بأسلوب يتسم بالشفافية والمشاركة. وينبغي أن تعكس معايير الاختيار هاهنا التنوع والمساواة، فهذا من شأنه أن يقلل من مخاطر الاستغلال الجنسي في المدارس كما سيجعل الآباء أكثر ارتياحاً وطمأنينة لإرسال بناتهم للمدرسة. وينبغي أن يتم توفير الدورات التدريبية والتذكيرية لجميع المعلمين، شاملة الدورات التدريبية حول الموضوعات الجنسانية والصحة والصرف الصحي وحقوق الإنسان والقضايا البيئية.

غالباً ما تكون معدلات عدم الالتحاق أو التسرب من المدرسة مرتفعة في مدارس المخيمات. وهنا يقع على عاتق الجهة الموفرة للخدمات التعليمية، بالتعاون مع الأطراف الرئيسية، مسؤولية أساسية في الرصد الدورية لمعدلات الالتحاق والحضور والتسرب، بالإضافة إلى معدلات الرسوب واستكمال التعليم وإصدار الشهادات. كذلك ينبغي بحث الأسباب من وراء عدم الالتحاق بالمدرسة أو التسرب منها ومتابعتها متابعة عن كتب لضمان جودة ما يقدم من خدمات تعليمية وتفاذي المشاكل المتعلقة بحماية الأطفال. كذلك ينبغي اتخاذ ما يلزم من إجراءات تسهم في زيادة معدلات الانتظام في الحضور للمدرسة.

يكتسي التعليم أهمية حيوية في رعاية النمو العقلي والنفسي للأطفال والشباب نظراً لأثره الإيجابي على حياتهم اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية وفرصهم المستقبلية. ويُعد الحصول على التعليم أحد الحقوق الأساسية لكل طفل. كذلك فإن للتعليم أهمية كبيرة في حماية الأطفال والشباب النازحين، كما يُمكنهم من المساهمة في تحقيق السلام والتعافي المستدام لمجتمعاتهم عند العودة أو إعادة التوطين أو الدمج.

وعندما تضرب الصراعات والكوارث الطبيعية ضربتها، نجد أن من بين أسوأ الآثار التي تنجم عنها أن ما يحدث من أضرار تصيب البنى التحتية والخدمات و/أو الحاجة في الهروب إلى المناطق الأكثر أماناً يمكن أن تخلف فجوات في تعليم الأطفال، ذلك أنه غالباً ما تكون المدارس قد دُمرت أو أُغلقت بسبب انعدام الأمن. وحتى إذا كانت إحدى المدارس قادرة على العمل، فإن العديد من الأسر المتضررة من الأزمة لا تملك حينها من الموارد ما يكفيها لشراء الكتب أو دفع المصروفات المدرسية. كذلك فإن مجرد الذهاب إلى المدرسة قد يعرض حياة التلميذ للخطر في بعض المناطق المتوترة، خاصة إذا ما اختار المقاتلون استهداف المدارس أو المرافق التعليمية.

📌 وفقاً لتقرير متابعة مبادرة توفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨ الذي نشرته منظمة اليونسكو، فإن ما يقرب من ٣٧٪ من إجمالي عدد الأطفال في سن المدرسة البالغ تعدادهم ٧٧ مليون طفل ولا يذهبون للمدرسة يقطنون في ٣٥ بلداً هشاً يعيش أوضاع صراعات أو أوضاع ما بعد الصراعات. ومن ثم يعد دمج التعليم في الاستجابة الإنسانية أمراً حيوياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مبادرة توفير التعليم للجميع (EFA).

وفي بعض أوضاع النزوح، قد تصبح المواظبة على التواجد في المدرسة وسيلة مهمة من وسائل تحقيق الحماية، فالتحاق الأطفال والشباب بالمدرسة يحميهم من التعرض لما يلي:

- التجنيد في أي جماعات مسلحة
- العنف الجنساني
- الأشكال الأخرى من الاستغلال، بما في ذلك عمالة الأطفال والدعارة.

ويمكن لتسجيل حضور ومواظبة التلاميذ في مدارس المخيمات أن تسهم في رصد مثل هذه المخاطر وتسهيل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعتها في التوقيت المناسب. بيد أن حضور المدرسة قد يعرض التلاميذ أحياناً لمخاطر أكبر تتمثل في التعرض للعنف وإساءة المعاملة من قبل معلميه أو أقرانهم. بالإضافة إلى

ذلك، فقد تهاجم بعض الجماعات المسلحة المدارس من أجل إضعاف معنويات المجتمع وبث الخوف في نفوس أفرادها وتسهيل تجنيد مقاتلين من الأطفال. ومن ثم فإن الأمر يتطلب بذل بعض الجهود من أجل تحويل المدارس إلى «مساحات آمنة للتعليم» ومراقبة حوادث الحماية التي يمكن أن تحدث داخل المدرسة وأثناء الانتقال من وإلى المدرسة.

تمثل مدارس المخيم أيضاً الموقع الملائم للوصول بالخدمات والمعلومات إلى القطاعات المختلفة من سكان المخيم كما أنها تدرّب السكان على المهارات الحياتية الخاصة بما يلي:

- تعزيز الصحة والتوعية بأهمية غسل الأيدي
- التوعية بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز
- الوعي بمكافحة الألغام
- التوعية بحقوق الإنسان
- تعليم التسامح وحل النزاعات بالأساليب غير العنيفة

وفي العديد من المخيمات، يسهم الذهاب إلى المدرسة بدرجة كبيرة في تعزيز السلامة الجسدية للتلاميذ. ومتى توافرت برامج التغذية المدرسية الخاصة، فإنها تصبح عاملاً مكملاً للحصص الغذائية والتي تُقدم للأطفال في مرحلة مهمة من مراحل نموهم. ويمكن للتعليم في حالات الطوارئ والذي يشمل توفير الاستشارة وغيرها من المكونات العلاجية أن يسهم في تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال المتأثرين بالصراعات والأطفال الذين عانوا ظروفًا وتجارب بائسة. وهكذا فإن العملية التعليمية بأكملها تسهم في تعزيز النمو البدني والعقلي للأطفال.

وفي حالات عديدة نجد أطفالاً وشباباً ممن طالهم الأثر المدمر للصراعات والكوارث الطبيعية قد تعطلت جراء ذلك مسيرتهم التعليمية. ومن أجل تقليل أثر هذا التعطيل وتفادي اضطراب التلاميذ لإعادة السنة أو الامتحانات، من الضروري إعادتهم إلى التعليم بأسرع ما يمكن. ولضمان توافر القدر الكافي من التعليم لهم، ينبغي على وكالة إدارة المخيم أن تعمل مع الأطراف التالية:

- الآباء وأولياء الأمور
- قادة المجتمع
- القادة الطلابيين والشبابيين
- المعلمين
- المنظمات غير الحكومية العاملة في حقل التعليم أو جهة توفير الخدمات التعليمية
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجموعة أو غيرها من الوكالات القائدة
- اليونيسيف
- وزارة التعليم و/أو السلطات المحلية.

ومن الملائم في هذا الصدد أن يتم الاتفاق على فترة معينة لتكون بمثابة العام الدراسي بشكل يتماشى مع التقويم الدراسي ذي الصلة وتنظيم فصول للتذكير بما سبق أثناء العطلات أو تخصيص فترة أكاديمية منفصلة لهذا الغرض.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن المعايير والمؤشرات الخاصة بالتعليم، انظر الحد الأدنى من المعايير في تعليم الطوارئ الصادر عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ، وذلك في قسم الأدوات.

القضايا الرئيسية

الأدوار والمسؤوليات

عادة في المخيمات، تتولى جهة توفير الخدمات التعليمية أو السلطات التعليمية المحلية مسؤولية توفير الخدمات التعليمية. وبالرغم من أن وكالة إدارة المخيم لا تكون مسؤولة عادة عن البناء وتوسيع أو إدارة المرافق المدرسية، إلا أنها تلعب رغم ذلك دوراً مهماً في تعبئة المجتمع والسعي لإلحاق الأطفال والشباب بالمدارس. وتضطلع وكالة إدارة المخيم بمسؤولية أساسية في مساءلة جهات توفير الخدمات التعليمية إذا لم تلبى الخدمات التعليمية المعايير الدولية الموضوعية في هذا الشأن. وعادة ما تتولى جهة توفير الخدمات التعليمية المسؤولية الرئيسية عن إرساء العلاقات وإبرام الاتفاقيات الرسمية مع السلطات المحلية والوزارات أو المؤسسات التعليمية. مع ذلك، فقد يكون من المفيد أن تقوم وكالة إدارة المخيم بدعم هذه الإجراءات من خلال التوسط لدى السلطات المحلية بخصوص القضايا التعليمية.

وفي بعض الحالات، قد تصبح مشاركة وكالة إدارة المخيم ضرورية عندما تقوم السلطات المحلية بما يلي:

- رفض إلحاق الأطفال النازحين بنظامها التعليمي المحلي
- المطالبة بمستندات معينة تخص مراحل التعليم السابقة
- فرض رسوم التحاق و/أو انتظام باهظة.
- عدم دعم إنشاء المدارس داخل المخيم.

وتنشأ أغلب هذه المشكلات عندما لا تستطيع الحكومة المضيفة توفير التغطية التعليمية الكافية لسكانها أنفسهم.

وقبل وصول الأطراف الخارجية، ربما نجد مجتمع النازحين وقد نظم بالفعل وبمبادرة ذاتية عدداً من الأنشطة التعليمية التي يمكن البناء عليها إذا كان ذلك ملائماً. ومن المهم أن

تقوم وكالة إدارة المخيم وجهة توفير الخدمات التعليمية بدعم وتعزيز مثل هذه المشاركة وغيرها من المبادرات المجتمعية.

وقد تلعب هنا وكالات الأمم المتحدة (مثل اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين) ووزارة التعليم المحلية دوراً كبيراً في توفير الدعم الفني لأي جهة لتوفير الخدمات التعليمية. وتشمل بعض أشكال الدعم التي تقدمها تقييمات الاحتياجات المبكرة والإرشادات الخاصة بالسياسة التعليمية والمساعدة في إنشاء أو إدارة المرافق المدرسية والتجهيزات المدرسية والاتفاق على المنهج الدراسي وتعديله وتحديد وتدريب المدرسين وتغطية التكاليف الدورية لمرتبات المعلمين وضمان إصدار الشهادات والاعتماد.

! اعتادت منظمة اليونيسيف في حالات الطوارئ القيام بتوزيع مجموعة أدوات تعليمية تُسمى «المدرسة في صندوق» وهي تشتمل على خيم ومواد تعليمية وترفيهية. ويمكن لوكالة إدارة المخيم أو جهة توفير الخدمات التعليمية التقدم بطلب إلى اليونيسيف للحصول على هذه المجموعة.

البيئة المدرسية

عندما تجمع بين السكان النازحون والمجتمع المضيف لغة واحدة، يجب أن يُسمح لأطفال المخيم بالالتحاق بالمدارس والأنظمة التعليمية المحلية من أجل تفادي نشوء أي نوع من أنواع الحواجز النفسية أو العرقية بين المجتمعين. أما إذا كانت الفصول المحلية مكدسة بالفعل بالطلبة، فقد يتطلب الأمر قيام المدرسة بتطبيق نظام الفترات عدة مرات يومياً وتوسيع المساحات التعليمية بعدد إضافي من الفصول المؤقتة.

وفي العديد من الحالات، خاصة تلك المتضمنة للاجئين عندما تختلف لغة ومنهج اللاجئين عن لغة ومنهج السكان النازحين، يكون الخيار البديل هو إنشاء مدارس في المخيمات أو في المباني المدرسية المحلية وبعد اليوم الدراسي المعتاد. وينبغي على وكالة إدارة المخيم بالتعاون مع جهة توفير الخدمات التعليمية الاستقرار على أحد الأماكن ضمن مجمع المخيم من أجل إنشاء المدارس والمرافق التدريسية. وينبغي أن يقع هذا المكان في موقع متوسط من المخيم حتى يتسنى لجميع الأطفال الوصول إليه بسهولة – بمن فيهم الأطفال المعاقين و/أو ذوي القدرة المحدودة على الحركة – وكذلك لتقليل المخاطر الأمنية.

! ننصح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإقامة مدرسة واحدة لكل ٥٠٠٠ نسمة وبنسبة لا تزيد عن ٤٠ تلميذاً لكل مدرس.

وينبغي أن تتضمن المرافق الإضافية ضمن مجمع المدارس ما يلي:

- مناطق منفصلة لتوفير مياه الشرب النظيفة
- مناطق للتخلص من النفايات والمهملات
- مرافق لغسل الأيدي
- دورات مياه منفصلة للصبية والفتيات والمعلمين.

وقد يكون من بين الأولويات المبكرة في الإنشاءات بناء فناء للاستجمام ومطبخ ومراكز للتغذية أو إحاطة مجمع المدرسة بسور حاجز، بيد أنه ينبغي التخطيط لها وإنشائها بأسرع ما يمكن.

◀◀ مزيد من المعلومات عن مرافق الاستجمام انظر «فناء اللعب» في قسم الأدوات.

! ينبغي أن يتم ترسيم المساحات المقامة عليها المدرسة أو إحاطتها بسور. كما لا ينبغي السماح باستخدام دورات المياه ومرافق المياه من قبل أي شخص عدا التلاميذ ومعلميهم. وقد يتسبب غياب مرافق الصرف الصحي وإجراءات الأمان في المدرسة في تسرب الأطفال من المدرسة، خاصة الفتيات.

المواد والمعايير المحلية

غالباً ما تكون لدى الحكومات توجيهاتها الإرشادية المعقدة فيما يتعلق بإنشاء المدارس وتأثيرها. فإذا أمكن، فإن إبقاء المرافق المدرسية في المخيم على مستوى مماثل لأفضل المدارس في المنطقة سوف يتسبب في أقل قدر من التوتر مع المجتمع المضيف. ويُنصح باستخدام المواد أو مصادر الأثاث المتوافرة محلياً. وعند شراء المواد المحلية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية. وعادة ما يكون لعمليات المخيم الكبيرة أثر سلبي على الكثافة الشجرية في المنطقة المحيطة بالمخيم.

الجوانب متعددة القطاعات في البرامج التعليمية

توجد الروابط بين القطاعية كذلك في القطاع التعليمي. وينبغي أن تعي وكالة إدارة المخيم في إطار دورها الداعم لجهة توفير الخدمات التعليمية ببعض الإرشادات والمناحي المرتبطة بالقطاعات الأخرى ذات الفائدة المرجوة في تعزيز كفاءة العملية التعليمية، مع قيامها في الوقت ذاته بمتابعة الكفاءة العامة وجودة البرامج التعليمية المقدمة في المخيمات. فبعض المعلومات مثل تحديد الأفراد أو الفئات الطلابية المتعثرّة تعليمياً ومعرفة أسباب هذا التعثر قد تسهم في تكييف بعض البرامج الخاصة والانتفاع بأكبر قدر ممكن من التعاون بين القطاعات في المخيم. وينبغي على كلتا الوكالتين الأخذ في الاعتبار ما يلي:

الصحة:

- العمل مع جهة توفير الخدمات الصحية أو العيادة/المركز الصحي المحلي لتوفير العلاج والمعلومات المرتبطة بالصحة للأطفال في المدارس.
- إطلاق حملات التطعيم وتخصيص أيام لها في المدارس لضمان أقصى تغطية.
- في الحالات التي لا يمكن فيها توفير الخدمات الصحية في المدارس، بحث إمكانية حصول الأطفال والمعلمين على أولوية العلاج في العيادات أو المراكز الصحية في المخيم بحيث يمكن تقليل الضرر العائد على العملية التعليمية إلى أقل درجة ممكنة.
- استهداف برامج التثقيف الصحي في المدارس، بحيث يستطيع الأطفال تعلم المزيد حول أساليب الحياة الصحية مع نموهم وبلوغهم.

الغذاء وتوزيع المواد غير الغذائية:

- وضع طريقة لكي يقوم المعلمون باستلام حصصهم الغذائية بعد ساعات المدرسة، أو على نحو لا يتداخل مع مسؤولياتهم في المدرسة
- إنشاء برامج للتغذية المدرسية كأسلوب لتقليل معدلات التسرب من المدرسة وزيادة مشاركة الفئات المحرومة. وتشير بعض الدراسات البحثية إلى أن برامج التغذية تحت الآباء على تسجيل بناتهم اللائي لولا ذلك لما ذهبن إلى المدرسة.

المياه والصرف الصحي:

- إنشاء مرافق للمياه ودورات مياه حتى في المدارس المقامة بشكل طارئ أو مؤقت، كما ينبغي أن تضم المدارس شبه المؤقتة دورات مياه جيدة وصحية
- يمكن للترويج لاستخدام دورات المياه - بدلاً من قضاء الحاجة في الخلاء - من خلال المدارس أن يشجع الطلاب على استخدامها خاصة عند العمل مع التجمعات السكانية الريفية
- دمج ممارسات الصرف الصحي السليمة وإنشاء برامج للتثقيف الصحي في المدارس - خاصة غسل الأيدي بعد الخروج من دورات المياه
- تعزيز ممارسات الصرف الصحي السليمة مثل التخلص الملائم من النفايات وتنظيف المجمعات والفصول المدرسية، ولهذه الإجراءات كذلك أثر تعليمي مهم على الأطفال في تعليمهم المحافظة على نظافة البيئة.

المؤسسات الدينية:

- العمل مع المدارس الدينية لضبط ساعات جداولها المدرسية حتى لا تدخل في علاقة تنافس غير محمودة مع المدارس الحكومية أو مدارس المخيم. ومن المهم أن على كل من الآباء والطلبة أن يقدرُوا ويدعمُوا وجود المنهج الحكومي الموحد جنباً إلى جنب مع المنهج الديني وتوافر المنهجين لجميع الطلبة.

المشاركة المجتمعية

تُعد المشاركة في المخيم هي المفتاح لجميع مناحي التخطيط للبرامج التعليمية. ويمكن لهياكل الدعم المجتمعية القائمة مثل جمعيات الآباء والمعلمين واللجان التعليمية وغيرها من المبادرات المماثلة أن تسهم بشكل كبير في:

- تقييمات الاحتياجات
- التخطيط للمنهج الدراسي
- دعم الموارد البشرية وتعيين المدرسين المؤهلين
- صيانة وإنشاء المرافق المدرسية
- تقييم ومتابعة البرامج.

وغالباً ما يبذل السكان النازحون كل غال ورخيص كي يواصل أبنائهم تعليمهم. وحتى في ظل حالات الطوارئ، لا نزال نجد عدة مبادرات مجتمعية قائمة. وكلما زادت عدد الفئات المشاركة في الأنشطة التعليمية، كلما زاد عدد السكان المشاركين في المسؤولية عن التخطيط والصيانة والرصد والرعاية. وسيسهم في تلك الحالة وضع جدول نظامي بالمواعيد في التوزيع المنظم للعمل بين جميع الفئات والتأكد من ألا تلام أي فئة بعينها عن أي أضرار تحدث للممتلكات أو العمليات.

وأثناء تعاونها مع جهة توفير الخدمات التعليمية، تستطيع وكالة إدارة المخيم المشاركة في متابعة البرامج التعليمية في المخيم. وينبغي أن يتم تعيين القائمين بعمليات الرصد من سكان المخيم أنفسهم وبحيث يتم تضمين العنصرين الرجالي والنسائي من جميع الأعمار. وقد تكون متابعة ما إذا كان الأطفال المعرضون للخطر يتلقون القدر الكافي من العلاج في المدارس أو ما إذا كان حضور الفتيات مرضياً أمراً منطوياً على حساسية، ومن ثم تتطلب تدريباً كافياً على أساليب الملاحظة وإجراء اللقاءات.

◀◀ مزيد من المعلومات عن العمل مع المجتمعات، انظر الفصل ٣.

المنهج الدراسي

ينبغي أن يتخذ المنهج الدراسي نهجاً شمولياً إزاء النمو المعرفي والتعلم، كما ينبغي أن تتضمن العلوم الأكاديمية والمهارات الحياتية والثقافة، ويركز على الأبعاد النفسية والاجتماعية هذا إلى جانب ضرورة أن يتضمن عناصر رياضية وبيئية.

ويعد توفير البرامج التعليمية للأطفال التي تتفق مع منهجهم الدراسي في بلدهم الأم، وبلغتهم الوطنية (متى أمكن ذلك) أمراً ضرورياً بالنسبة للأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً. وقد يصبح توفير التعليم الملائم أمراً منطوياً على صعوبة خاصة في أوضاع اللجوء

والأوضاع التي لا يتسنى فيها إلحاق الأطفال النازحين بالمدارس المحلية. ومتى كان دمج هؤلاء الأطفال في المنظومة المدرسية للمجتمع المضيف مستحيلاً، ينبغي أن يتلقى أطفال اللاجئين برامج تعليمية في المخيم تتبع خطى منهجهم الدراسي في بلدهم الأم من أجل تسهيل إعادة دمجهم بعد العودة. وينبغي أن يتم بحث استخدام منهج البلد المضيف إذا كان من المتوقع أن يطول أمد النزوح وكان الدمج المحلي هو أقرب الحلول المتاحة المتوافرة. وقد يتطلب الأمر إدراج تعديلات في المنهج المدرسي عندما تتم الاستعانة بالبرامج التعليمية التي تستهدف سد الفجوة التعليمية لدى الأطفال أو الإسراع بهم لاستكمال جوانب تعليمية معينة والتعويض عن فترة البعد عن التعليم. وغالباً ما ينشأ عن أوضاع الصراعات والنزوح وجود أعداد غفيرة من الطلاب الذين انقطعوا عن التعليم لعدة سنوات ويتطلبون نوعاً من الدعم للحاق بأندادهم.

كما ينبغي كذلك أن تتم مراجعة وتنقيح المنهج لضمان قيامه بدمج اعتبارات المساواة بين الجنسين والاحتياجات الخاصة والدعم النفسي الاجتماعي والتربية على السلام وذلك إلى أقصى مدى ممكن. وفي بعض الحالات نجد التعليم قد ساعد في تغذية الصراعات بدعاه للحكايات التاريخية للجماعات المتحاربة والتي تقدم كل منها رؤية تستبعد الأطراف الآخرين وتصورهم في صورة العدو. ومن ثم سوف يكون من المهم ضمان مساهمة المنهج الدراسي في تحقيق التماسك الاجتماعي بدلاً من تقويضه.

وسوف يتطلب الأمر بذل جهود خاصة لضمان اعتماد الامتحانات، وبما يمكن الطلاب النازحين من إعادة الاندماج بشكل فعال في المنظومة التعليمية أو سوق العمل بالموطن الأم.

! ينبغي أن يكون تحليل الفجوات في البرامج التعليمية قائماً على المعلومات المستخلصة عن طريق الملاحظة أو الزيارات الأسرية والمدرسية ومن خلال التقاء التلاميذ والآباء والمعلمين.

البرامج التعليمية الأخرى

تعليم الشباب

تكتسي البرامج الشبابية أهمية كبيرة بالنسبة للشباب الصغير ومن ثم بالنسبة لمجتمعاتهم. ومن الضروري أن يتوافر للشباب مناخ تعليمي مفيد يتضمن كلاً من المعلمين الرسمي وغير الرسمي ومهارات العد والتدريب المهني، على ألا يقتصر ذلك فقط على أوضاع النزوح. ورغم الأولوية التي يتمتع بها التعليم الأساسي والابتدائي في البرامج التعليمية في المخيم، ينبغي أن تكون وكالة إدارة المخيم سباقة في السعي والتوسط لإقامة المرافق التعليمية والتدريبية للشباب فوق سن الحادية والعشرين مثل:

- المدارس الثانوية
- مراكز التعليم الشبابية
- مراكز التدريب المهني
- النوادي الرياضية ومجموعات اللعب

! تظهر التجارب السابقة مدى ما يعاني منه المراهقون والشباب من حرمان في بعض الحقوق، وبما يؤدي في الغالب إلى إهدار لإمكاناتهم وتفريغ طاقاتهم في أنشطة هي ضد المجتمع وليست لصالحه. وفي العديد من أوضاع الصراعات، قد يجذب الصبية المراهقون العاطلون للانضمام إلى الجماعات المسلحة، بينما تصبح الفتيات العاطلات عرضة لخطر الانتهاك الجنسي أو الزواج القسري.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن لجان الشباب، انظر الفصل ١١ حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعليم البالغين

غالباً ما نجد في أوضاع المخيمات نسبة من الأميين بين السكان البالغين. فقد تكون النساء قد خرجن من التعليم قبل النزوح. وينبغي أن تعي وكالة إدارة المخيم أن المتعلمين من الأطفال والبالغين يحتاج كل منهم لوسيلة ومنهج مختلف في التعامل، حيث تتطلب برامج تعليم البالغين منهجيات وأساليب معينة تكون أقدر على تطبيقها الوكالات الإنسانية أو المؤسسات الحكومية. وإذا ما اتجهت النية لإنشاء فصول لمحو الأمية للبالغين، فحينها يُنصح بأن تتضمن موضوعات هذه الفصول ما يلي:

- حقوق الإنسان
- الصحة والصرف الصحي
- الوعي الجنسي
- بناء السلام
- الوعي البيئي

وتتوافر كل من المواد التعليمية الخاصة بالقراءة والحساب في العديد من اللغات والبلدان، ويمكن للوكالة التقدم بطلب للحصول عليها. وينبغي أن يولى اهتمام خاص لتوقيت إقامة كل فصل من الفصول لكي تواءم المواعيد التي تكون فيها النساء منشغلات بأداء واجباتهن المنزلية، كذلك فإن توفير المرافق التي تعتني بأطفالهن أثناء وجودهن في فصول محو الأمية قد يجعلهن أقدر على المشاركة.

الأنشطة الترفيهية

من الضروري أن يتجه تفكير القائمين على إدارة المخيم إلى إنشاء الملاعب وغيرها من مرافق الترفيه على جانب من الأراضي المقامة عليها المباني التعليمية، وبما يضمن توافر مساحات كافية وأمنة لممارسة الألعاب والترفيه. وتمثل المناسبات والألعاب الرياضية فرصة جيدة للأطفال النازحين وأطفال المجتمع المضيف للتلاقي والتنافس معاً.

الرعاية المبكرة للأطفال

من أجل دعم التحاق الفتيات بالمدرسة والمحافظة على مواظبتهن في الحضور، يكون أمراً مفيداً لو تم إنشاء مرافق للرعاية اليومية في المدرسة أو بجوارها، وبما يتيح وقتاً للتعليم - خاصة بالنسبة للفتيات المراهقات - واللأني كان من الممكن أن يضطرن لرعاية أشقائهن الصغار.

كيف يمكن للبرامج التعليمية في المخيم أن تدعم المجتمع المضيف

في المخيمات المتمتعة بالقدر الكاف من المساعدات، قد تتلقى المنظومة التعليمية قدراً أكبر من الدعم والاهتمام من المنظمات الإنسانية عن تلك التي تتلقاها مدارس المجتمع المضيف من حكومته. وفي هذه الحالة، ينبغي على جهة توفير الخدمات التعليمية بالتعاون مع وكالة إدارة المخيم السعي للتعاون مع المدارس المحلية المجاورة للمخيم، ومساعدة الأطفال المحليين على الاستفادة من البرامج التعليمية بالمخيم. ومن بين المناهج الجيدة لإرساء الروابط البناءة بين منظومتَي التعليم المحلية والمخيمية ما يلي:

- إشراك المعلمين المحليين في دورات تدريب معلمي المخيم
- تصميم المبادرات التعليمية والترفيهية المشتركة لكل من الأطفال/الشباب النازحين والمحليين - بالتعاون مع إدارة التعليم المحلية.

المعلمون

التعيين والرواتب

ينبغي بصفة عامة أن يتم تعيين معلمي المخيم من بين السكان النازحين. كما ينبغي بذل جهود خاصة لتعيين معلمات من النساء ليكن قدوة مُشجعة على التحاق الفتيات بالمدرسة والتدرج في المراحل التعليمية. وتعد أسهل وسيلة لتعيين المدرسين المؤهلين هي أثناء عملية تسجيل سكان المخيم. كما يمكن إجراء المزيد من عمليات التحديد والتقييم من خلال الإعلانات الرسمية والإعلانات عن الوظائف. ورغم عدم تيسر ذلك غالباً في المرحلة الأولى من حالات

الطوارئ، إلا أنه يُنصح بتقييم إمكانيات وقدرات المعلمين المرشحين من خلال اختبارات الأداء الرسمية وذلك قبل بدءهم العمل، حتى ولو كانوا يحملون شهاداتهم ومستنداتهم. إذا لم يتوافر المعلمون المؤهلون، ينبغي الاستعانة بسكان المخيم الحاصلين على أعلى مستويات من التعليم الأساسي، مثل التعليم حتى الصف التاسع أو العاشر، من أجل تدريبهم على العمل كمعلمين. وبالتعاون مع جهة توفير الخدمات التعليمية والسلطات المحلية من الحكومة المضيفة، ينبغي بحث فكرة الاستعانة بمعلمين من خارج المخيم للتدريس في المنظومة التعليمية بالمخيم.

! داخل مجتمع النازحين، يأتي المعلمون غالباً من بين العائلات الأعلى تعليماً ومن ثم يتمتعون باحترام السكان وإصغاءهم لهم. ومن ثم قد ترغب المنظمات الإنسانية العاملة في المخيم في تعيينهم بوظائف في قطاعات أخرى أو في الإدارة. ومتى تعذر دفع رواتب ثابتة لمعلمي المدرسة، فينبغي على الأقل منحهم بعض الحوافز أو المواد غير الغذائية لجعل التدريس وظيفة أكثر جاذبية لهم. فإذا لم يحدث ذلك، فقد يستقيل العدد كبير من المدرسين من وظائفهم في مدارس المخيم بحثاً عن وظائف أخرى، مع ما لهذا من تداعيات خطيرة على جودة النظام التعليمي وأداءه لوظائفه.

وينبغي متى أمكن السعي لتعويض المعلمين أو دفع رواتب لهم عن عملهم، ذلك أن مساهمة هم هو أمر ضروري لنمو أطفال مجتمع النازحين، كما أنه ينبغي بذل ما يلزم من الجهود لضمان عدم اضطرابهم للبحث عن عمل آخر يعود عليهم برواتب مجزية. إن التدريس في المدارس الابتدائية للأطفال النازحين من الأعمال التي تستلزم تفرغاً وتجرى تحت ظروف وأوضاع مجهددة وشاقة. وعليه، فإن تعويض المدرسين عن الوقت الذين لا يستطيعون قضائه في غير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل أو الأنشطة الأسرية هو أمر ضروري. وينبغي أن تكون كيفية وتوقيت وقيمة ما يتقاضاه المدرسون جانباً من نهج منسق ومشترك ومتفق عليه بين القطاعات للتعامل مع مسائل الدفع والتعويضات.

لمزيد من المعلومات، انظر الفصل ٣.

تدريب المعلمين

يصعب أحياناً في أوضاع المخيمات تعيين أعداد كافية من المعلمين المؤهلين، لذلك فإن إدراج المتطوعين الأكفاء ممن لا يمتلكون أية مؤهلات رسمية قد يصبح أمراً ضرورياً، ذلك

أنه حتى لو كان المدرسون مؤهلين رسمياً، إلا أنه من المتوقع ألا نجد من بينهم من استفاد بمنهجيات التدريس المتقدمة أو من تلقى دورات تذكيرية بمحتوى المنهج. وعلاوة على ذلك، فقد لا يكون قد سبق لهم تدريس الدورات التعليمية المخصصة لسد الفجوات التعليمية للتلاميذ ومن ثم قد لا يشعرون بالألفة أو الارتياح لأي تعديلات مدرجة بالمنهج من أجل استيعاب وضع الأطفال والشباب النازحين. وقد يتطلب الأمر تعليم بعض المدرسين أسلوب التعامل مع الطلاب الذين قضوا سنوات منقطعين عن التعليم وكذلك الفصول التي تستوعب طلاباً من مستويات عمرية مختلفة. وعليه، فإن توفير التدريب للمعلمين سوف يحسن من جودة وأساليب التدريس كما يعزز الحافز لدى المعلمين.

من أجل ضمان أن تكون لبناء القدرات آثار إيجابية طويلة الأمد على السكان النازحين، حتى بعد العودة، ينبغي أن يظل مجتمع النازحين مالكاً لاحتياجاته من معرفة ومهارات. وينبغي أن تبحث الوكالات المسؤولة عن التعليم في المخيم فكرة تشكيل وتدريب فريق من أفضل المدرسين المؤهلين الذين بإمكانهم توفير التدريب والدعم المستمر لمدرسي المخيم. وبالإضافة إلى أساليب الحوافز والتدريس، ينبغي أن يتضمن تدريب المدرسين كذلك ما يلي:

- القضايا الجنسانية
- الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز
- القضايا البيئية
- الرسائل الخاصة بالصحة والعناية بها
- حل النزاعات
- حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة.

وفي جميع الحالات، ينبغي أن يكون لدى المدرسين والأطفال فهم أفضل لآثار النزوح البغيضة على الأطفال. وقد يعاني المدرسون المعينون من بين مجتمع النازحين من تجارب مؤلمة وقد تستدعي حالات أيضاً اهتماماً واستشارة خاصة. وينبغي أن يتضمن تدريب المدرسين ما يلي:

- الآثار النفسية السلبية للنزوح
- الصدمات والتجارب النفسية المؤلمة
- اضطرابات ما بعد الصدمة
-

◀◀ لمزيد من المعلومات عن الأطفال المتأثرين بالصدمات النفسية، انظر الدليل النفسي لتدريب المدرسين الصادر عن لجنة الإنقاذ الدولية في قسم الأدوات – والمتوفر أيضاً باللغة العربية.

مواثيق السلوك المهني

تتسم أوضاع المخيم في المعتاد بظغوطها الكبيرة على السكان النازحين، وبما فيهم المدرسين وغيرهم من العاملين بالمدرسة. وقد تظهر حالات إساءة التصرف أو إساءة استعمال النفوذ بشكل متكرر. وكما هو الحال مع العاملين الآخرين في المخيم، سواء المتقاضين أو غير المتقاضين لرواتب، ينبغي الاتفاق على ميثاق للسلوك المهني لجميع العاملين في التعليم - سواء كانوا مدراء أو معلمين أو مساعدي فصول أو غيرهم من الفرق الداعمة، سواء كانوا مدراء إداريين أو مراقبين.

كما ينبغي أيضاً أن توضع مواثيق السلوك بالتعاون الوثيق مع مجتمع النازحين والسلطات المحلية وتكون محصلة لعمليات التدريب أو التوعية الملائمة، وبحيث يتفهم الجميع بشكل واضح الأهداف واللوائح المتفق عليها.

◀◀ انظر ميثاق السلوك المهني للمعلمين الصادر عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتتقيف في مجال الطوارئ، وذلك في قسم الأدوات من هذا الفصل.

الانتهاك الجنسي والاستغلال

يعد إلحاق الأطفال بالمدارس أحد وسائل الحماية الأساسية، خاصة لمن يعيشون في المخيمات. ورغم ذلك فقد تتسبب المدارس في مخاطر إساءة الاستغلال، خاصة بالنسبة للفتيات. وتستطيع وكالة إدارة المخيم تقليل المخاطر من خلال:

- تشجيع توظيف المعلمات ومساعدات الفصول من النساء، وبحيث تستطيع الفتيات التواصل مع أشخاص من نفس جنسهن.
- إنشاء مدارس مخيمات ومرافق تعليمية في المواقع التي يمكن للأطفال من جميع أنحاء المخيم الالتقاء الآمن فيها.
- توفير دورات المياه ومرافق الاغتسال المنفصلة للصبية والفتيات ووضعها على مسافة قريبة من المدرسة أو على أرض المدرسة.
- توفير المرافق للأطفال الذين يتوجب عليهم حضور الحصص التي تبدأ بعد حلول الظلام.
- تجنب الفصول المزدحمة، وتجميع الأطفال في الفصول بما يتماشى مع المعايير الدولية أو المتفق عليها محلياً وعدم الجمع بين التلاميذ مختلفي المراحل والأعمار في فصل واحد.
- متابعة جودة العملية التعليمية، بما في ذلك آليات الاستجابة لتهديدات الحماية المحتملة على أطفال المدرسة، وذلك من خلال التقاء الأطفال والمراهقين والآباء.
- التأكد من الرصد الوثيقة لسلوكيات المدرسين وغيرهم من العاملين بالتعليم واحترام ميثاق سلوك المهنة.
- توفير إجراءات الإبلاغ عن الشكاوى السرية وآليات الرصد للأطفال والشباب والمدرسين والآباء.

فرص التعليم والبنى التحتية

- تقييم الفرص التعليمية الابتدائية وما بعد الابتدائية وغير الرسمية لأطفال اللاجئين والنازحين.
- جمع البيانات الأساسية عن الأنشطة التعليمية بحيث تستطيع وكالة إدارة المخيم أن تحدد ما يلي:
 - عدد المدارس المتوافرة (للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية)
 - عدد المدارس الحكومية والمدارس الدينية والمدارس المدعومة من قبل المنظمات غير الحكومية.
 - عمر وجنس الأطفال الملحقين بالمدرسة، لكل مرحلة ونوع (للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية)
 - عدد الأطفال في كل مدرسة - ذكور وإناث.
- الرصد والتقييم الدوري لجودة وكفاءة المنظومة المدرسية للمخيم.
- تحديد وتطبيق الإجراءات اللازمة لتعزيز جودة وكفاءة التعليم.
- تلبية المرافق التعليمية المتوفرة في المخيم لاحتياجات اللاجئين والنازحين.
- توفير التعليم باللغة الأم وباستخدام المنهج الوطني للشباب.
- توافق النسبة بين المعلمين والتلاميذ في مدارس المخيم مع المعايير والمؤشرات الدولية.
- بناء المباني والمساحات المدرسية بما يتفق مع الإرشادات والمعايير الفنية الدولية.
- توافر دورات المياه ومرافق غسل الأيدي في حالة جيدة في المدارس.

التخطيط والتقييم

- توافر منظومة تخطيطية تعليمية تستهدف تعليم جميع أطفال النازحين.
- توافر نظام للتقييم التعليمي لمتابعة حسين سير العملية التعليمية بالنسبة لأطفال اللاجئين/النازحين.

الشهادات

□ توافر الشهادات للتصديق على المستوى الذي حققه الأطفال في إنجازهم الأكاديمي.

آراء الأطفال وسلامتهم

□ إتاحة الفرصة للأطفال لإبداء آرائهم حول نظامهم التعليمي والإصغاء إليهم.

□ استناد التقييمات المتعلقة بالبيانات المصنفة حسب العمر والجنس إلى ما يلي:

- ما يتطلع الأطفال لتحقيقه في المستقبل
- ما يفعله الأطفال بعد انتهاء اليوم الدراسي
- ما يحب الأطفال القيام به في أوقات فراغهم
- الأشياء التي يحبونها عن المدرسة
- الأسباب من وراء تغيبهم أحياناً عن المدرسة
- مواصفات المعلم الجيد في نظرهم
- الأشياء التي يرغبون في تغييرها إذا واتتهم القدرة

□ وجود آلية للشكاوي وإجراءات للمتابعة تتسم بالسرية.

□ تمتع المنهج المدرسي بنهج شمولي إزاء احتياجات الطفل، بما في ذلك احتياجاته المتعلقة بنموه البدني والعقلي والعاطفي والاجتماعي.

□ المدرسون واللجان

□ توفير الدورات التدريبية والتذكيرية للمدرسين

□ تدريب المدرسين على القضايا النفسية والاجتماعية التي من شأنها أن تؤثر على تعليم أطفال النازحين.

□ تقييم ووضع حزم الرواتب للمدرسين.

□ تشكيل لجان للتعليم في المخيم ودعمها.

□ الاتفاق على ميثاق للسلوكيات المهنية والتوقيع عليه من قبل جميع الأطراف المشاركين في إدارة مدارس المخيم.

الالتحاق بالمدرسة

- تقييم نسبة الأطفال النازحين المواظبين على الحضور في المدرسة ومعرفتها حسب العمر والجنس.
- بحث وتقييم الأسباب من وراء تسرب الأطفال من المدرسة أو تغيبهم عن الحضور.
- تحديد وتنفيذ ما يلزم من إجراءات لزيادة معدلات الحضور في المدرسة.

المشاركة المجتمعية

- المشاركة النشطة للآباء ومجتمع النازحين في البرامج التعليمية واللجان التعليمية.

! تتوفر معظم الأدوات والنشرات وغيرها من الوثائق المشار إليها على أسطوانة مجموعة الأدوات (Toolkit CD) والمرفقة بكل كتّيب مطبوع. كذلك تم وضع روابط لتحميل الملفات الخاصة بالموضوع من على شبكة الإنترنت.

- تقييم توافر المدرسين وقدرتهم على العمل، بما في ذلك المواد التعليمية (الشبكة المشتركة بين الوكالات للثقف في مجال الطوارئ).
وهو كتّيب صادر عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للثقف في مجال الطوارئ، ويعطينا خلفية مفيدة من المعلومات التي تساعدنا على تنفيذ البرامج التعليمية. ويركز الكتيب بصفة أساسية على تحديد القائمين على العملية التعليمية (المواد التعليمية والمرافق المطلوبة للفصول والمدرسين والمجمعات المدرسية).
- مصفوفة التقييم التعليمية
وهي وسيلة ضرورية لتقييم ومتابعة عدة متغيرات منها نسبة الذكور والإناث بين الطلاب ونسبة المدرسين الذكور والإناث/ المؤهلين وغير المؤهلين ومرافق المياه والصرف الصحي المتوافرة ونسبة الأطفال النازحين المحليين المنقطعين عن المدرسة ووضعية المدرسين. ويمكن لوكالة إدارة المخيم الاستعانة بهذه المصفوفة بالتنسيق مع جهة توفير الخدمات التعليمية (متى كانت موجودة) لمتابعة التغييرات في النسب والتصدي لمشاكل الحماية مثل التمتع بالمساواة في الالتحاق بالمدرسة.
- الشبكة المشتركة بين الوكالات للثقف في مجال الطوارئ ٢٠٠٨: مجموعة الأدوات التفاعلية للحد الأدنى من المعايير.
- لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠٠٦. إنشاء فصول علاجية. توجيهات إرشادية للمعلمين والقائمين على إعداد المعلمين.
- لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠٠٤. دليل التدريب النفسي الاجتماعي للمعلمين الصادر عن لجنة الإنقاذ الدولية.
- المناهج النفسية الاجتماعية للتدريس الصادرة عن مجلس اللاجئين النرويجي/لجنة الإنقاذ الدولية.
- حزمة تعليم الشباب الصادرة عن مجلس اللاجئين النرويجي - YEP.

- تقييم مواقع المدارس – القائمة المرجعية (الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ)
وهذه القائمة المرجعية صادرة عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ وتعطينا خلفية مفيدة حول تقييم مواقع المدرس. وهي تتناول الجوانب المادية من إنشاء المدارس مثل مرافق الإيواء والجلوس، وجوانب الحماية (الدخول/الخروج/الأمان) واستخدام المواد والمعايير المحلية.
- صيغة التوزيع المقترحة (لجنة الإنقاذ الدولية، سيراليون)
وهي تعرض النوعية والكم المقترحين للمواد التعليمية وما يتصل بها من مواد ومرافق. وتستخدم هذه الصيغة في سيراليون من قبل لجنة الإنقاذ الدولية ويختلف تطبيقها من سياق لآخر. ومن الممكن استخدامها كأداة مرجعية للحصول على أفكار حول المواد والمرافق المطلوبة للفصول والمدرسين والمجمعات المدرسية.
- مجموعة معدات الطوارئ للمعلمين (TEP) الصادرة عن اليونسكو
- عرض عام قصير لبرنامج مجموعة معدات الطوارئ للمعلمين الصادر عن اليونسكو.
- اليونيسيف ٢٠٠٦: التعليم في حالات الطوارئ – مجموعة أدوات للموارد التعليمية.

قراءات ومراجع

Kacem Bensalah, 2002. *Guidelines for Education in Situations of Emergency and Crisis*, UNESCO.

Lyndsay Bird, 2005. “Getting education out of the box”, *Forced Migration Review*.

Rüdiger Blumör, *Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ)*, 2005. *Basic Education for Refugees and Displaced Populations*.

Dana Burde, CICE, 2007. *Empower or Control? Education in Emergencies and Global Governance*.

Magali Chelpi-den Hamer, 2008 (forthcoming). *Educational Attainments of Liberian Refugees in Côte d’Ivoire (1992-2007): Reflections on certification*,

equivalence and relevance of informal schooling in a refugee situation.

Convention on the Rights of the Child.

Forced Migration Review, 2006. *Education and conflict: research, policy and practice.*

Inter-Agency Network for Education in Emergencies, 2004. *Minimum Standards for Education in Emergencies.*

Inter-Agency Standing Committee, *Global Education Cluster.*

Inter-Agency Standing Committee, Global Education Cluster, 2008. *Capacity Mapping for Emergency Education Preparedness and Response: Global Education Cluster.*

International Institute for Educational Planning (IIEP).

Inter-Agency Network for Education in Emergencies, *Good Practice Guide: Adult Education.*

Jane Lowicki, WCRWC, 1999. “Missing Out – Adolescents Affected by Armed Conflict Face Few Educational Opportunities and Increased Protection Risks”.

Patrice Manengere, 2008. *L'éducation dans les Camps des Réfugiés en République Unie de Tanzanie, Ministère de l'Éducation nationale, Burundi.*

Eldrid K Midttun and Toril Skjetne: “Youth Education Pack: an investment in the future”. Forced Migration Review.

Jean-Marie Rurankiriza, 2008. *Les Enjeux de la Certification des Apprentissages des Étudiants Réfugiés : Cas du Burundi.*

Katherine Reid, 2006. “Right to education in South Darfur”, *Forced Migration Review.*

Margaret Sinclair, IIEP, 2002. *Planning Education in and after Emergencies.*

Margaret Sinclair, 2005. “Building citizenship and life skills”, Forced Migration Review.

Marc Sommers, IIEP, 2004. *Co-ordinating Education during Emergencies and Reconstruction. Challenges and Responsibilities.*

The Universal Declaration of Human Rights.

Carl Triplehorn, Save the Children, 2001. *Education: Care & Protection of Children in Emergencies, A Field Guide.*

UNESCO. 2007. *Education for All by 2015: Will we make it? EFA Global Monitoring Report 2008.*

UNESCO, 2006 *Guidebook for Planning Education in Emergencies and Reconstruction.*

UNICEF, 2005. *Core Commitments for Children in Emergencies.*

UNHCR, 2003. *Education Field Guidelines.*

Rebecca Winthrop and Jackie Kirk. “Teacher development and student well-being.” *Forced Migration Review.*

Women’s Commission for Refugee Women and Children (WCRWC), 2004. *Global Survey on Education in Emergencies.*

Women’s Commission for Refugee Women and Children (WCRWC), 2005. “Don’t Forget Us!”: *The Education and Gender-Based Violence Protection Needs of Adolescent Girls from Darfur in Chad.*

Women’s Commission for Refugee Women and Children (WCRWC), 2006. *Right to Education during Displacement – a Resource for Organizations Working with Refugees and Internally Displaced Persons.*